المجلد: ١٦ العدد: ٤ الجزء: 2 في (٢٠٢٤/١٠/١) Lark Journal
وقائع المؤتمر العلمي – كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية – اقسام واسط، بالتعاون مع جامعة الموصل – كلية الاداب (الاعلام المعاصر بين تجليات العلوم الانسانية وتوازن المعرفة العلمية)

ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:
PROF.PH.D. Khalid Mahmoud Hamy AL-Khudhir Agha
University of Mosul / College of Arts / Department of Sociology
Email : Khalid.m.h@uomosul.edu.iq

Khalid Mukhlif Suweed Al-Dulaimi
University of Mosul / College of Arts / Department of Sociology
Email : Khalid.22arp50@student.Uomosul.edu.iq

Keywords:
Cultural diversity, Ethnic minorities, the Iraqi state, Sociology.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received ٧ Aug 2024
Accepted ٣ Sep 2024
Available online ١ Oct 2024

The role of successive Iraqi Governments in managing Cultural diversity/ Analytical study

A B S T R A C T

The issue of cultural diversity in societies is one of the important issues and it is not a new issue, there is hardly a society without it, and the issue of cultural diversity is not a problem in itself, but the management of this diversity has grown and the mechanisms used in this management are what cause social tensions, and this is what we dealt with in this research as we shed light on the management of each of the successive governments and its method of managing cultural diversity in Iraqi society, and the extent of the impact of each of these governments on The social structure, and we dealt with the nature of the responses of successive governments to the demands of legitimate cultural groups, and how they dealt with them, in order to build a perception of the role of those governments that have ruled Iraq since the establishment of the Iraqi state, as well as knowing the role of diverse cultural groups in responding to the policies of those Governments, and the nature of the relationship between diverse cultural groups and successive governments that ruled Iraq using the inductive analytical method. We reached several research conclusions, including:

1- Most of the political elites that successively ruled Iraq lack the element of rationality, and there is no effective and sound relationship between most of these political elites and society, if an effective and sound relationship is available, this will make the political system more legitimate.

2- The weak political performance of most political systems and in various periods, so they could not absorb societal diversity and manage it properly.

3- The process of managing cultural diversity is one of the most difficult tasks that requires intensifying efforts by political systems to reach social integration, consensus and effectiveness between political elites and cultural groups.

We have made some proposals, which may address some problems, including:

1- Urging the current Iraqi government to take the necessary measures to activate the rights of cultural diversity, and to treat all the Iraqi people in full swing without discrimination between any of them.

2- Include in the educational curricula at various stages clear references to the existence of other components living in Iraq, and introduce their history, literature and culture.

3- Activating real national reconciliation, and what we mean by real reconciliation is that the institutions of government are the initiative or not in putting forward rapprochement projects and lifting cases of discrimination in all its forms.

© 2024 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss16.٣٨١٦

دور الحكومات العراقية المُتعاقبة في إدارة التنوع الثقافي/ دراسة تحليلية

ا.د. خالد محمود حمي آل خضر أغا / جامعة الموصل، كلية الآدب، قسم علم الاجتماع.
خالد مخلف سويّد الدليمي / دبلوم عالي (مُعادل للماجستير)، جامعة الموصل، كلية الآدب، قسم علم الاجتماع.

الخلاصة:

إن مسالة التنوع الثقافي في المجتمعات من المسائل المُهمة وهي ليست مسألة جديدة، فلا يكاد يخلو مُجتمع منها، ولا تُعد مسالة التنوع الثقافيّ مُشكلة في حد ذاتها، إنما إدارة هذا التنوع والآليات المُتبعة في هذه الإدارة هي التي تسبب التوترات الاجتماعية، وهذا ما تناولناه في هذا البحث إذ سلطنا الضوء على إدارة كل حكومة من الحكومات المُتعاقبة وأسلوبها في إدارة التنوع الثقافيّ في المُجتمع العراقيّ، ومدى تأثير كل حكومة من هذه الحكومات في البُنية الاجتماعية، وتناولنا طبيعة استجابات الحكومات المُتعاقبة تجاه مطالب الجماعات الثقافية المشروعة، وكيف تعاملت معها، بُغية بناء تصور عن دور تلك الحكومات التي توالت على حكم العراق منذ نشأت الدولة العراقية، وكذلك معرفة دور الجماعات الثقافية المتنوعة في الاستجابة مع سياسات تلك الحكومات، وبيان طبيعة العلاقة بين الجماعات الثقافية المُتنوعة والحكومات التي تعاقبت على حكم العراق مُستخدمين في ذلك المنهج التحليلي الاستقرائي. وتوصلنا إلى العديد من الاستنتاجات البحثية، ومنها:

١- أن أغلب النُخب السياسية التي توالت على حكم العراق تفتقر إلى عنصر العقلانية، ولا توجد علاقة فعالّة وسليمة بين أغلب هذه النخب السياسية والمُجتمع، وفي حال توفر العلاقة الفعّالة والسليمة فإن هذا سوف يجعل النظام السياسي أكثر شرعية.

٢- ضعف الأداء السياسي لأغلب الأنظمة السياسية وفي مُختلف المراحل لذلك لم تستطع استيعاب التنوع المُجتمعي وإدارته بشكل صحيح.

٣- تُعد عملية إدارة التنوع الثقافي من أصعب المهام التي تتطلب تكثيف الجهود من قبل الأنظمة السياسية للوصول إلى الاندماج الاجتماعي والتوافق والفاعلية بين النخب السياسية والجماعات الثقافية.

وقدمنا بعض المُقترحات، التي قد تعالج بعض الإشكاليات، ومنها:

١- حث الحكومة العراقية الحالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بتفعيل حقوق التنوع الثقافي، ومُعاملة جميع أبناء الشعب العراقيّ على قدم وساق دون تمييز بين أي منهم.

٢- تضمين المناهج التعليمية بمُختلف المراحل لإشارات واضحة إلى وجود مُكونات أخرى تعيش في العراق، والتعريف بتاريخها وأدبياتها وثقافتها.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

3- تفعيل المصالحة الوطنية الحقيقية، وما نعنيه بالمصالحة الحقيقية هي أنْ تكون مؤسسات الحكومة هي المبادرة أولًا في طرح مشاريع التقارب ورفع حالات التمييز بكل أشكالها.

الكلمات المفتاحية: التنوع الثقافي ، الأقليات العرقية، الدولة العراقية، علم الاجتماع

المُقدمة

إن مسألة التنوع الثقافيّ في المُجتمع الواحد ليست ظاهرة جديدة، فلا يكاد يخلو مُجتمع منها، وهي ليست مُشكلة في ذاتها، ولكن كيفية التعامل مع التنوع الثقافيّ وأسلوب إدارته هو ما يجعل منه مُشكلة تهدد السلم المُجتمعيّ، وتدفع إلى المزيد من الإرهاصات والأزمات، وعلى ذلك فإن سياسات الدولة وإجراءات النظام السياسيّ تجاه الجماعات الثقافية التي تعيش في هذه الدولة تؤدي دورًا كبيرًا في تحديد طبيعة هذه الجماعات مع الدولة ، بعضها مع البعض الآخر. وهذا ما يُحدد بالتالي شكل الدولة ودرجة استقرارها ونجاحها أو فشلها في إدارة التنوع الثقافي الموجود فيها.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

والدولة العراقية مُنذ تأسيسها عام (١٩٢١) حافظت على وحدتها الإقليمية بوصفها دولة لكن علاقتها بجماعتها الثقافية المُختلفة تجسدت في سياستها وإجراءات النظام السياسيّ السائد والنخب المُهيمنة والمُتعاقبة على إدارة الدولة، ولطالما شكلت نشأة الدولة وتطورها السياق التاريخي الذي ظهرت فيه هذه العلاقات، لذا فإن البحث في دور الحكومات المُتعاقبة التي تولت الحكم في العراق وسياستها في إدارة التنوع الثقافي فيه، يستلزم الرجوع إلى معرفة تفاصيل كل مرحلة ، وكيف تعاملت تلك الحكومات مع الجماعات المُتنوعة القاطنة في العراق، ومدى استجابة الجماعات لهذه السياسات في السياق الذي ظهرت فيه، ومن أجل ذلك نحاول في هذا البحث تعقب السياسات والآليات التي تعاملت بها تلك الحكومات مع التنوع الثقافي في العراق في المراحل التاريخية التي مرت بها، وبحسب طبيعة النظام السياسي السائد فيها مُنذ تأسيس الدولة العراقية عام (١٩٢١) إلى وقتنا الراهن.

المبحث الأول

عناصر البحث الأساسية

تستلزم الإجراءات المنهجية تحديد العناصر الأساسية للبحث، بُغية تحديد مساره وتصويبه، إذ يُمثل مُرتكزًا أَساسًا، بوصفه المسار إلى مُتضمناته الرئيسية، وحدوده المنهجية المُعبرة عن مكنونه العلميّ، بوصف ذلك مُحاولة لفهم موضوع البحث، ومعرفة طبيعة المُشكلة وابعادها الاجتماعية، وما يتمخض عنها، من إشكاليات قد تُهدد المجتمع، مع بيان أهميتها، عِبْر تحليل سوسيولوجيّ، ولذلك حددنا هذا المبحث، لبيان العناصر الأساسية للبحث، وعلى النحو الآتي:

أولًا. مُشكلة البحث

تتمحور مُشكلة البحث فيما يخص علاقة ظاهرة التنوع الثقافي في المجتمع العراقي بطبيعة السياسات المُتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة على حكمه، وهل ظاهرة التنوع الثقافي بِما تتضمنه من تنوع عرقيّ ودينيّ ومذهبيّ تنتج بالضرورة تعارضات وأزمات وانغلاق على الذات؛ ورفضًا للآخر المُختلف، ومن ثَمَّ شيوع نظرة تعصبية بين جماعات التنوع الثقافي تقود إلى المزيد من الأزمات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، أم أن ذلك مُرتبط بِما تقوم به الحكومات والسياسيون الفعالون من توظيفات سياسية لبعض أجزاء التنوع الثقافيّ، والتي لا تؤثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد وجماعات التنوع الثقافي. ويُمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١- ما هو تأثير الحكومات المُتعاقبة في العراق على البنية الاجتماعية؟

٢- هل إدارة التنوع الثقافي مُنذ تأسيس الدولة العراقية نجحت، وتمكنت من تحقيق الاستقرار الاجتماعي؟

٣- هل يُمكن للتنوع الثقافي أن يكون مصدر ضعف للدولة، وعامل من عوامل عدم الاستقرار؟

٤- هل يؤثر التنوع الثقافي في السلم المُجتمعي؟

٥- كيف أسهمت آليات وسياسات هذه الحكومة في إدارة التنوع الثقافي ؟

ثانيًا. أهمية البحث

إن قضية التنوع الثقافي من المسائل ذات الأهمية الخاصة، فإذا ما أُغفلت أو لم تسيَّر بالطريقة السليمة، فإنها ستؤدي إلى التسبب بأزمات مُجتمعية كبيرة، ومن هنا جاءت القيّمة العلمية للبحث

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

والتي تتمحور في كيفية إدارة الحكومات المُتعاقبة على حكم العراق لمسألة التنوع الثقافي؛ ودور هذه الحكومات في إدارة التنوع العراقي، ومحاولة معرفة الآليات التي اعتمدت لأدارته، وهل كانت ناجحة وتمكنت من احتواء هذا التنوع؛ وتحقيق الموازنة بين مُختلف أفراد المُجتمع، أم أنها لم توفق في ذلك، أما القيّمة العملية فتركز على المُساهمة في إيجاد رؤية مُناسبة لإدارة التنوع الثقافي في المُجتمع العراقيّ، وايجاد الصيغ السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى صناع القرار لاستيعاب ما يصدر من مُختلف الجماعات الثقافية لإبقاء العراق موحدًا ومُتماسكًا، وقطع الطريق على الجهات الخارجية التي تحاول العبث في هذا الخليط المُميز للمُجتمع العراقيّ، وكذلك فإن أهمية الموضوع تأتي من أن قضية التنوع الثقافي هي إحدى القضايا المُهمة التي شغلت اهتمام جميع الأنظمة السياسية العراقية منذ عام (١٩٢١) حتى وقتنا الحالي، ومن المُتغيرات المُهمة التي شهدتها الساحة الدولية مؤخرًا هو أن الاهتمام بقضية التنوع الثقافي لم يكن اهتمامًا داخليًّا للدولة ذاتها فحسب، إنما موضع رقابة واهتمام دولي، الأمر الذي جعل من أسلوب تعامل النظام السياسي إزاء هذا التنوع الثقافي أحد معايير تقييم ديمقراطية النظام.

ثالثًا. أهداف البحث

يهدف بحثنا إلى التعرف على دور الحكومات المُتعاقبة على حكم العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام (١٩٢١) إلى وقتنا الحالي، وطبيعة إدارة التنوع الثقافي الذي يَشكل أطياف المُجتمع العراقي، وذلك عبر الكشف عن السياسات المُتبعة لكل حكومة، وآليات إدارتها لهذا التنوع وكيفية التعامل معه، ومع بعض الأزمات التي حدثت في تلك المرحلة، وهذا يمثل هدفًا عامًّا وشاملًا نسعى لتحقيقه من طريق التعرف على:

١- طبيعة سياسة الحكومات التي توالت على حكم العراق منذ نشأة الدولة.

٢- طبيعة العلاقة بين الجماعات الثقافية المُتنوعة والحكومات المُتعاقبة.

٣- دور الجماعات الثقافية المُتنوعة في تنفيذ السياسات الحكومية.

٤- السياسات التي تعاملت بها الحكومات التي تعاقبت على الحكم في العراق منذ عام (١٩٢١) مع الجماعات الثقافية في العراق.

رابعًا. منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج التحليلي في هذا البحث، لِما يتناسب مع طبيعة المشكلة وأهدافه، سِيما أن المنهج المستخدم في إجراء الأبحاث يتباين بحسب الغرض منه، تعتمد على الخطوات المُنظمة؛ لتساعد الباحث في

بلوغ أهدافهم، وتتمثل من استشعار الباحث بوجود مشكلة واقعية في المجتمع، ومن ثَمَّ فهم الأمور، والحصول على معلومات تفصيلية، ومن ثم تحديد أسئلة بحثية تتضمن مُتغيرات عديدة، والتعرف على طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، من أجل أن تتضح الصورة، والبدء في وضع النتائج والاستنتاجات، بالاعتماد على الأدلة الموضوعية، بالاعتماد على القرائن(إبراهيم، ٢٠٠٨: ٥٨)، لذا اعتمدنا المنهج التحليلي بهدف تفكيك العناصر الأساسية للموضوع ، ودراسته بكيفية مُتعمقة، واستنباط الأحكام؛ وإجراء بعض التعميمات التي تساعد في حل المُشكلة الاجتماعية.

خامسًا. تحديد المفاهيم

١- الدور: الدور في اللغة يُمكن فهمه بدلالة الحركة في مُحيط أو بيئة مُعينة. من الفعل (دار) دورانًا بمعنى طاف حول الشيء. ويعرفه قاموس (وبستر) بأنه الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد (محمود،٢٠٢٢: ٧)، ويعرفه أيضًا، بأنه المركز أو المنصب الذي يحتله الفرد الذي يحدد واجباته وحقوقه الاجتماعية (الحسن،١٩٩٩: ٢٨٩)، وهو أنموذج يتركز في بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع مُحدد للمكان داخل جماعة مُعينة ويتحدد دور الشخص في أي موقف من طريق مجموع توقعات يتبعها الآخرون، كما يتبعها الشخص نفسه، ولكل دور سلوكيات مُعينة تتمثل في الاعمال التي يقوم بها الفرد لتأدية واجباته ومُمارسة حقوقه المُتعلقة بهذا الدور(غيث،١٩٨٩: ٢٩٠).

٢-الحكومة: هي مجموعة السلطات الدستورية في الدولة، وهي بهذا المعنى تشمل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وهي ترمز بهذا المعنى إلى مجموع الهيئات الحاكمة والمسيرة للدولة، والتي بدونها لا تستطيع الدولة الاستمرار في التعامل مع عناصرها(حسين، ٢٠٢٤: ٢٠٠)، لذلك توصف الحكومة هنا بأنها القوة المُنظمة القاهرة لما تتولاه من صلاحيات التشريع والتنفيذ وفض المُنازعات وضمان احترام القانون(عمارة ومحمد،٢٠١٠: ١٥٤).

٣-الإدارة: تُعرف الإدارة بأنها جميع العمليات التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة في مُختلف الميادين المدنية والاقتصادية والعسكرية والقضائية وغيرها (كرومي،٢٠٠٦: ٢٧).

٤-التنوع الثقافي: هو التمايز والاختلاف بين الجماعات الاجتماعية في المجتمع وفقًا للسمات الثقافية مثل الجماعات القومية والدينية واللغوية والمذهبية، يتبعه تنوع في أنماط السلوك بشكل

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

واسع بين عنصر ثقافيّ وآخر، وبين ثقافة وأخرى، بمعنى وجود جماعات سكانية مُتنوعة ضمن مساحة جغرافية مُحددة لها أنماط ثقافية مُتمايزة بعضها عن البعض(زامل، ٢٠٢٢: ٤٣)، ومن ثَمّ وجود طرائق حياة مُختلفة بين المجموعات المُكونة للمساحة تتوارث وتنقل من جيل إلى اخر(عاتي،٢٠١٥: ١٣)، ويشير إلى الاختلافات الثقافية العميقة بين شعوب العالم المُختلفة، أي الاختلافات بين النظم الاجتماعية والعلاقات والتقاليد التي تسود الشعوب أو الاختلافات الثقافية في الشعب الواحد من عصر إلى اخر(مدكور واخرون،١٩٧٥: ١٨٨).

وللتعرف على وضع مُكونات المُجتمع العراقيّ المُتنوعة وآليات إدارة هذا التنوع من قبل الحكومات المُختلفة، سنبحث الموضوع بمراحل ممُتتالية من تاريخ المُجتمع العراقي، وكما في المباحث الآتية:

المبحث الثاني

مرحلة الحكم الملكية من ١٩٢١ـ ١٩٥٨

أوجد تأسيس الدولة العراقية عام (١٩٢١) علاقات جديدة مع الجماعات الثقافية المختلفة اثنيًّا ودينيًّا القاطنة ضمن حدوها، ولقد عمل النظام الملكي وخصوصًا في مرحلة تولي (ساطع الحصري) منصب معاون وزير المعارف ، إذ حرص الحصري والنخبة الثقافية بشكل عام في العشرينيات والثلاثينيات على خلق وعيّ بالهوية التاريخية للعراقيين على انهم احفاد البابليين والسومريين وهي محاولة لخلق المزيد من المشتركات بين المكونات المتنوعة من طريق مناهج الدراسة والاعلام المقروء(الحمود،٢٠١١: ١٣٩) ، وفي عام ١٩٢٥ تم تشكيل اول مجلس نواب عراقي وكان للأقليات أثرٌ فاعلٌ في نشاط هذا المجلس وتشريع العديد من القوانين، إذ تشير الوثائق الخاصة بالعهد الملكي الى أن النواب اليهود اقترحوا (٩٩) لائحة في الحقبة الممتدة بين ١٩٢٥-١٩٥٢ فيما اقترح النواب المسيحيون (٦٦) لائحة في المدة بين ١٩٢٥-١٩٥٨ . حتى تم الغاء هذا المجلس عند قيام انقلاب الضباط الاحرار بقيادة عبد الكريم قاسم في تموز ١٩٥٨ وما رافقه من تغيرات جذرية بدلت شكل الحكم من الملكي الى الجمهوري (ناجي،٢٠١٨: ١١).

في هذه الحقبة كانت الهيمنة عربية سنية بحتة ؛ اذ تشكلت اول حكومة من النخب العربية السنية لإدارة الدولة الناشئة من (٢١) شخصية معظمهم من العرب السنة مع تمثيل لبعض الشيعة والمسيحيين واليهود بنسبة ضئيلة(الحسني، ٢٠١٤: ١١)، وكان الاتجاه من قبل النظام الملكي لهذه الدولة الناشئة في المدة (١٩٢١-١٩٣٩) هو زيادة اعداد الطبقة المتوسطة الحاملة الطبيعية للمشاعر الوطنية (القومية) ومن مختلف مكونات

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المجتمع العراقي ، وبثبات ملحوظ بذلت الملكية في هذه السنوات ما في وسعها لتغذية ثقافة حب الوطن والأفكار العروبية(الشمري، ٢٠٢٤: ٢٤٦)، وكانت المهمة الرئيسة والصعبة في الوقت نفسه هي إقامة روابط ثابتة من المشاعر المشتركة والاهداف المشتركة بين عناصر العراق المتنوعة اثنيًّا وقوميًّا ودينيًّا ومذهبيًّا(بطاطو، ١٩٩٠: ٤٦).

وشهد العهد الملكي الكثير من الصراعات والتجاذبات السياسية والثقافية بين الدولة والجماعات الاثنية منها سياستها مع الاكراد التي اتسمت تارة بالقوة وتارة أخرى بالمهادنة والتحايل لغرض ادماجهم بأثنية الدولة العربية على وفق نظرية بوتقة الانصهار (امغينتر،٢٠١٢: ١٥). اما اليهود في هذه المدة فكان لهم ثقل واضح بحكم الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي الذي تمتع به اليهود في العراق حتى وصل بهم الحال الى رفض فكرة الحركة الصهيونية، وهذا يدل على عمق اندماجهم مع سائر المكونات على ارض العراق اذ ولدت جيلًا جديدًا من اليهود اعتبر نفسه عراقيًّا (١٠٠%) ، واستمر هذا الحال الى عام ١٩٤٦ ؛ إذ تمكنت الحركة الصهيونية من قلب طاولة الهجرة في مختلف بلدان العالم لصالحها مما سبب احراجًا ليهود العراق نتيجة الهجرة السرية (ياسين،٢٠١٠: ٢٠٩) ، اما سائر القوميات والطوائف والديانات من مثل المسيحين واليزيدين والصابئة والتركمان فبالرغم من التعايش الحسن إلا ان هذه الجماعات تأثرت بالتناقضات الدستورية بشكل كبير ، وحدثت العديد من الخلافات بينهم وبين الدولة في مراحل متفاوتة مثلما حصل للمسيحيين في سميل(*)، نتيجة اعتراف الدساتير بحقوق هذه الأقليات من جانب ومن جانب اخر تذهب باتجاه سياسات الادماج وانكار الحقوق الدينية لهذه الجماعات(لونكريك وستوكس، ١٩٥٨: ٢٠٩). ويمكن القول بأن العراق كان يقسم في أيام العهد الملكي الى ثلاث مناطق دينية رئيسية هي:

أ- المناطق الشيعية: وهي الأكثر ازدحامًا بالسكان ، وتغطي كل ألوية جنوب بغداد وفيها بعض المناطق سنية وإن كانت صغيرة في حجمها باستثناء البصرة والناصرية.

ب- المنطقة الدينية الثانية تضم وديان الفرات التي يسكنها العرب السنة شمال بغداد ووديان دجلة بين بغداد والموصل وتوجد فيها أقليات شيعية في الدجيل وبلد وسامراء.

(*) في ١١ اب عام١٩٣٣ طالب المسيح السريان النساطرة بالحكم الذاتي استنادًا الى وضعهم السابق في زمن العثمانيين واصرارهم على التمسك بالانتماء للعراق وبهويتهم الاشورية القديمة والدولة انكرت هذه الحقوق وزعمت انهم ليسوا من الاشوريين، سكان العراق القديم انما جلبهم الاستعمار البريطاني من تركيا الى العراق وانهم مصدر تهديد للدولة من خلال عملهم مع ميليشيا ال(ليفي)المساندة للبريطانيين حينذاك مما دفع الجيش العراقي الى ارتكاب مجزرة بحقهم في قرية(سميل) قرب محافظة دهوك راح ضحيتها ما مجموعه (٦٠٠) قتيلًا من رجال ونساء وأطفال.

ث- اما المنطقة الثالثة فهي منطقة الهلال الجبلي وهذه المنطقة سنية ايضًا ولكن قومية كردية.

وتوجد في المناطق الثلاث كلها جماعات غير مسلمة لا تشكل كلها أكثر من ٥% من مجموع سكان العراق(بطاطو،١٩٩٠: ٥٧).

المبحث الثالث

التحولات الاجتماعية في ظل الجمهوريات المُتعاقبة

أولًا. الجمهورية الأولى من ١٩٥٨-١٩٦٣

في عام ١٩٥٨ قام الضباط الاحرار بانقلاب عسكري انهى النظام الملكي في العراق وحوله الى نظام جمهوري وأقر هذا النظام برئاسة عبد الكريم قاسم بثنائية الدولة بوساطة الدستور في إشارة الى الاثنية الكردية ، لكن هذا لم يُنهِ الهيمنة العربية السنية على مؤسسات الدولة بل أسهم في دعم توجهاتهم القومية وعروبة العراق(الزبيدي،١٩٧٩: ٢٥٨)، وفي هذه المرحلة حاول عبد الكريم قاسم اجراء توازن سياسي مناسب لجماعات التنوع الثقافي في العراق، فشكل حكومة رئاسية يتمثل فيها السنة والشيعة والاكراد، وفي عام ١٩٥٩ حدث انشقاق بين الضباط العروبيين وعبد الكريم قاسم أدى الى انطلاق ثورة في الموصل بقيادة احد الضباط العروبيين وهذه الثورة كشفت عن مدى انقسام المجتمع العراقي حيال هوية الدولة؛ اذ قُمِعت هذه الثورة بعنف دام خمسة أيام حارب فيها الاكراد واليزيدون أربعة أيام ضارية ضد العرب والآشوريين والأرمن ضد المسلمين وفلاحو الريف ضد الملاكيين وضواحي الموصل ضد مركزها وعامة الناس في حي المكاوي ضد الارستقراطيين في حي الدواسة، وعكست هذه الصورة بوادر الانقسامات في المجتمع العراقي والمدى الذي يمكن أن تصل اليه هذه الانقسامات من عنف ودمار(الحمود،٢٠١١: ١٥٧). ولم تختلف مرحلة عبد الكريم قاسم تجاه الأقليات والقوميات الأخرى غير العربية عن مرحلة العهد الملكي فلقد شهدت هذه الحقبة اضطرابات متفاوتة في القضية الكردية بدأت بتحالفات وتأييد وانتهت بصراعات دموية أدت الى قصف اكثر من (٥٠٠) قرية كردية واصبح جراءها ما يقارب اكثر من (٨٠) الف كردي بلا مأوى (مار،٢٠٠٩: ٦٠). وفي كركوك حدث تصادم بين الاكراد والتركمان عام١٩٥٩ ؛ إذ أجّج الانقسام الاثني المتأصل بينهم عندما كان الاكراد مقربين من حكومة عبد الكريم قاسم في بداية نشأتها مما أدى الى تزايد أعداد الأكراد في كركوك

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وأثناء الاحتفال بالذكرى الأولى للثورة وقع قتال بين الجماعات المتناحرة راح ضـــحيته اكثر من (٢٠) قتيلا من التركمان بمدافع الجيش العراقي وتحولت العلاقة بينهم من التعايش الى التناحر واختلال السـلم الأهلي في المدينة (بيرقدار،٢٠١١: ١٢١). وعلى الرغم من هذه الصـــراعات والتناحرات التي حدثت في هذه المرحلة الا ان الكثيرين اشـادوا بعبد الكريم قاسم بانه لم يفرق بين سـني وشـيعي او مسلم ومسـيحي، فوالده كان سنيًّا ووالدته شـــيعية وقومتيها كردية فيلية، ولم يشـــهد العراق طيلة تاريخه الحديث حاكمًا يمقت الطائفية مثل عبد الكريم قاسم وعمل طول مدة حكمه التي استمرت أربعة أعوام ونصف بشكل متواصل على الغاء الطائفية من برامج الدولة العراقية (عبد الحميد،٢٠١٦: ٩٣) .

ثانيًا. الجمهورية الثانية التي امتدت من ١٩٦٣ـ ١٩٦٨

في هذه المدة حدثت أمور سياسية كبيرة انتهت بوصول البعثيين الى سدة الحكم برئاسة عبد السلام عارف إثر الانقلاب على عبد الكريم قاســـم ، وكانت الثقافة الفكرية لحزب البعث في تلك المدة تميل الى الابتعاد عن التطرق الى ضـــرورة الاعتراف بالقوميات والأقليات الدينية والمذهبية (تريب،٢٠٠٨: ١٦١). بدأ النظام الجديد بسـياسـة فرض الهوية بدسـتور الانقلاب المؤقت الذي أكد على الطابع العربي للشـعب العراقي، وهذا الامر سـهّل صـعود الجماعات القبلية والمناطقية الى مؤسـسـات الدولة ، اذ اعتمد عبد السلام عارف علنًا على المحسـوبية والعلاقات القبلية والمناطقية في مختلف المؤسـسـات وكان الحظ الاوفر للتقرب من هرم السـلطة لقبيلة الجُميلات ومنطقة عانة التي ينحدر منها عارف(الحمود،٢٠١١: ١٦٢)، والدليل على ذلك ان تحضـــر السكان في العراق ترافق مع تَرّيف السلطة؛ اذ شهدت مجموعات الحكومات في العهد الملكي(٧٤,٥%) من الوزراء المولودين في المدن، اما في مدة عبد الســلام عارف فكان(٦٣%) من الوزراء من الريف وارتفعت النسـبة الى (٧٥%) في السـنوات السـبع الأولى بعد انقلاب ١٩٦٨ وترافق على ما يبدو هزيمة اعيان المدن وانتصـار العســكر الريفي مع تراجع الليبرالية السـياسـية ؛ اذ إنّ المدن هي الحاضـنـة الرئيسـية للحياة الديمقراطية(الفكيكي،١٩٩٣: ٢٧٤) ، لم تشـــهد مدة حكم عبد الســلام عارف احداث نزاعات بين الدولة والمكونات الثقافية المتنوعة للمجتمع العراقي ، وكانت جميع المكونات متعايشـة بسـلام ما عدا ما حصـل بين الحكومة والقيادات الكردية من عدم تفاهم أدى الى اندلاع الصـراع الدامي مطلع عام١٩٦٤(*) وتوقف مدة في

(*) كان سبب الصراع ان طالب الاكراد بحق الاعتراف بالحكم الذاتي لمناطقهم وتأسيس قوة عسكرية كردية ونظام ضرائب خاص بمناطق الحكم الذاتي وحصة ثابتة من عوائد النفط ومشاركة فعلية في القرار السياسي في بغداد مما اجج الوضع مع القيادات البعثية وحدث الصراع.

شباط ١٩٦٤ من طريق مفاوضات سرية ثم تجدد عام١٩٦٥، وبعد مقتل عبد السلام عارف عام١٩٦٦ استلم السلطة أخوه عبد الرحمن عارف الذي تمكن من الوصول الى تفاهم مع الاكراد واعترف بالخصوصية الثقافية الكردية والطابع الثنائي للهوية العراقية(اندرسون وستانسفليد،٢٠٠٥: ٨٣).

ثالثًا. الجمهورية الثالثة من ١٩٦٨-١٩٧٩

في حقبة الجمهورية الثالثة واجه نظام البعث العديد من التحديات من أهمها كيفية تعريف الهوية العراقية بما يؤمن او يفرض الوحدة في البلاد بين مختلف الأقليات الدينية والعرقية والاثنية وخاصة في الحالة الكردية(بطاطو،٢٠٠٥: ٤٠٥) ، في بداية حكم البعثيين وخاصة احمد حسن البكر وصدام حسين حاولت هذه القيادات استمالت الجيش وقادته لصالحها بشتى الطرق والعمل على القضاء على الحركة الكردية التي أوشكت أنْ تطيح بالبعث عام١٩٧٤و١٩٧٥ مما اضطر العراق الى عقد اتفاق مع ايران لوقف دعمها للأكراد مقابل التنازل عن قسم من شط العرب في اتفاقية ١٩٧٥ المعروفة باتفاقية الجزائر والتي اسُتغلت من جانب البعثيين لتهجير نصف مليون كردي من مناطقهم الاصلية الى تجمعات في ضواحي المدن الكبرى ومناطق الجنوب وكان ذلك من ضمن سياسة الصهر الثقافي المنظم للمواطنين غير العرب من اجل تعريبهم بالقوة (مكية،١٩٩٢: ١٦٥).

ومن الأمور التي قامت بها الحكومة العراقية في تلك الحقبة والتي تمس التنوع الثقافي هي عملية الادماج والتعريب بشتى الوسائل وخاصة في محافظة كركوك والمناطق الشمالية لأحداث تغيرات ديمغرافية لمناطق تركز الاكراد ومن هذه السياسات التي اثرت في التنوع الثقافي ما يلي:

أ-اقتطاع أراضٍ وإلحاق أخرى في المناطق الكردية بمناطق ومحافظات عربية مثل اقتطاع قضاء (طوزخرماتو وناحية قادر كرم) المختلطتين والحاقهما بمحافظة صلاح الدين وإلحاق نواحٍ عربية بكركوك.

ب-توطين عرقي في مواطن الاكراد وتهجير الكرد من المناطق المأهولة بهم الى مناطق أخرى(اندرسون وستانسفليد،٢٠٠٩: ٦٥) ، أما سياسة البعث تجاه الديانات الأخرى ، فبعد عقد الهدنة واتفاقية ١٩٧٥ مع الاكراد باتت سياستهم مختلفة بالنزعة القومية العربية وإلغاء وجود الاثنية الاشورية ومنع تداول كلمة اشوري في الإصدارات الأدبية والثقافية والحاقهم بالمدارس الحكومية وإلغاء مدارسهم الخاصة ورفض تسجيل القومية الاشورية ضمن إحصاء ١٩٧٧(عاتي، ٢٠١٥: ١٢٩) ، وعلى الرغم من ذلك كان المسيحيون في بغداد يعيشون بحرية اكبر مستفيدين من ازدواجية تعامل البعث مع أبناء الديانة المسيحية ، اذ كان هناك فرق

في التعامل مع المسيحيين القاطنين قرب المناطق الكردية ومسيحيي بغداد ، فعلى سبيل المثال كان هناك (١٠٠) ضابط مسيحي في الجيش العراقي ، ومقابل تدمير الكنائس في الشمال كانت سلطة البعث توزع الأراضي لبناء الكنائس في مناطق بغداد(سلوم،٢٠١٤: ٣٠٦)، وكان حزب البعث في تلك الحقبة ينادي بمبادئ محاربة الطائفية والعشائرية وعدم التميز بين الاثنيات المختلفة في المجتمع بوصفها اساليب رجعية للحياة بيد أن ذلك لم يترجم على ارض الواقع ؛ اذ كانت العشائرية والانتماءات النسبية والمناطقية والتمييز على أساس القومية والعشائرية والمناطقية هي محرك الحزب(بطاطو،١٩٩٠: ٣٩٤).

رابعًا. الجمهورية الرابعة التي امتدت من (١٩٧٩-٢٠٠٣)

عندما وصل صدام حسين الى الحكم وزع السلطة بشكل دقيق وضمن دوائر كانت الاضيق هي المقربة منه عائليًا ، ثم قبليًا ثم حزبيًا بحسب الترتيب ، وظهرت الهيمنة السنية بشكل واضح في إدارة شؤون البلاد وكان هذا الأسلوب في توزيع السلطة هو الضامن لبقائها واستمرارها بالنظر لحجم الانقسامات الطائفية والقومية والايدولوجية في المجتمع العراقي(فاروق سلوغت،٢٠٠٣: ٢٦٧)، وابرز ما يميز النظام في هذه الحقبة قسوته تجاه كل الحركات والأحزاب المعارضة من مختلف فئات الشعب مما أدى الى هجرات مئات الالاف من العراقيين الرافضين لسياسة القمع المفرط(الحمود،٢٠١١: ١٧٧)، وكذلك واجهت سلطة الحكم في هذه المرحلة المشكلة الكردية حالها حال السلطات التي سبقتها في الحكم واستخدمت في هذه المرحلة إجراءات قاسية للسيطرة على الحراك الكردي وخاصة بعد توقيع اتفاقية الجزائر مع ايران كما اسلفنا ؛ إذ قام النظام بتهجير اعداد كبير من القومية الكردية الى الحدود العراقية التركية الإيرانية وتجميعهم في قرى يسهل السيطرة عليهم، وبعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية عادت المجموعات السياسية الكردية لتمارس نشاط التمرد المسلح الذي استمر طيلة الحرب لذلك اعتمدت السلطة في حينها اقصى الأساليب الحربية في التعامل مع المسلحين الاكراد ، وطالت هذه العمليات الحربية المدنيين(عبد القادر، ٢٠٢٠: ٢٢٠).

اما في الجنوب فلقد هاجر العديد من أبناء المذهب الشيعي الى خارج البلاد لاعتراضهم على الطريقة التي كانت تدار بها الدولة من قبل النظام وتشكيل معارضة في الخارج وحصلت العديد من الصدامات بين الحكومة والمعارضة منها حادث اغتيال صدام حسين في الدجيل عام ١٩٨٢ التي قابلها النظام بقسوة مفرطة أدت الى اعتقال اكثر من (٧٠٠) شخص من الرجال والنساء واعدم منهم (١٠٥)، فضلا عن الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ التي راح ضحيتها حوالي (٣٠-٦٠ الفًا) من الشيعة والاكراد (عبد المجيد،٢٠٢٣: ٢١٥) .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

لقد كانت السلطة الحاكمة في تلك الحقبة تتعامل بنفس الحدة والقسوة مع مختلف مكونات الشعب اذا ما حاولت المساس بكرسي الرئاسة فلا فرق عندها بين سني او شيعي مسلم ام مسيحي والدليل عندما حاول مجموعة من ضباط الحرس الجمهوري بقيادة النقيب (سطم غانم الجبوري) الانقلاب على الحكم بمحاول اغتيال صدام حسين في السادس من كانون عام ١٩٩٠ اتخذ صدام حسين الإجراءات القاسية نفسها التي اتخذها في اهل الدجيل ؛ إذ أعدم جميع المشتركين في تلك المحاولة واغلبهم من قبيلة الجبور، وكذلك الحال مع محاولة انقلاب (اللواء محمد مظلوم الدليمي) عام١٩٩٥ التي اعدم فيها النظام (٤٨) شخصًا من المشاركين في هذه المحاولة وأغلبهم من أبناء محافظة الانبار(عبده،٢٠١٢: ٢٦) .

اما باقي المكونات من الديانات الأخرى والأقليات المكونة للمجتمع العراقي فآنها كانت تعيش جنبًا الى جنب مع سائر أطياف المجتمع ، فالمسيحيون كان يشهد لهم بالكفاءة في الثمانينيات اذ كان (٣٥%) من الكفاءات من المسيحيين ، وهذا دليل ابداعهم النوعي بالمقارنة مع مستواهم العددي بالنسبة لمجموع السكان(العزاوي،٢٠١١: ١٢٨) ، إلا أن المكون المسيحي تأثر بحالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدها العراق شأنه شأن سائر المكونات من التركمان والشبك واليزيديين والصابئة ؛ فقد شهدت هذه المكونات حقبة الحرب العراقية الإيرانية للمدة من(١٩٨٠-١٩٨٨) والحصار الاقتصادي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي ، والاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣(عباس،٢٠٢٠: ١٥٠).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المبحث الرابع

مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ إلى الوقت الراهن

لقد تأثرت جميع مكونات المجتمع العراقي في عصر الاحتلال الأمريكي للعراق سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وخاصةً الأقليات، اذ أصبحت تعاني من التهميش السياسي والإداري فضلًا عن استهدافهم من قبل الإرهاب وعصابات التطرف ؛ إذ إن أعمال العنف والتطرف انعكست على الأقليات أكثر من سائر المكونات الأخرى لكونهم الحلقة الأضعف والاسهل في المعادلة السياسية (شعبان،٢٠١٠: ١٥٨).

وكانت مدن ومناطق الأقليات مثل التُركمان عرضة للعمليات الإرهابية والتفجيرات التي تستهدفها باستمرار حتى عُدت بعض المدن التي يقطنونها مناطق منكوبة مثل بلدة (آمرلي ١٢٠ كم جنوب كركوك) وبلدة تازة (٣٠كم جنوب كركوك) ؛ إذ تعرضت هذه المدن الى تفجيرات بسيارات

مفخخة راح ضحيتها مئات الأشخاص من هذا المكون(البياتي،٢٠١٣: ٢٠٣). أما المسيحيون فلقد تقلص عددهم في العراق الى الثلث منذ بداية الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، اذ تشير إحصائيات كنسية الى ان نحو ستين كنيسة من بين عشرات الكنائس ، استهدفت في العراق عام ٢٠٠٣ بينما أدت هذه الهجمات الى مقتل اكثر من (٩٠٠) مسيحي عراقي واصابة نحو ستة الاف بجروح(العزاوي،٢٠١١: ١٧٤) .

وبعد هذه الاحداث اصبح من الصعب إحصاء اعدادهم نتيجة الهجرة المستمرة لأبناء هذا المكون وبحسب إحصائية الفاتيكان فان عدد المسيحيين في العراق تناقص بعد عام ٢٠٠٣ بشكل كبير اذ وصل الى اقل من (٢٥٠,٠٠٠) الف نسمة وهناك تقارير تقدر عددهم بحوالي (٥٥٠,٠٠٠) الف نسمة(هارون،٢٠١٨: ١٢٩) .

وعند سيطرة عصابات داعش الإرهابية على بعض المحافظات العراقية في ٢٠١٤/٦/١٠ أقدمت هذه العصابات على اقتراف جرائم تطهير عرقي وديني ، وذلك بتخييرهم بين اعتناق الإسلام او دفع الجزية او اجبارهم على المغادرة ، الأمر الذي اضطرهم للنزوح بعد سلب ممتلكاتهم وهُجر حوالي (١٥٠) الف مسيحي من الموصل وحدها الى إقليم كردستان ، ومن ثم هاجر حوالي (٣٠) الف منهم الى خارج العراق(الياسري،٢٠١٩: ٤١٠).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

اما باقي مكونات المجتمع العراقي من اليزيدية والشبك وباقي المكونات فلم تكن في منأى عن الفوضى التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣ اذ تعرض المجتمع العراقي الى هزات عنيفة أدت الى تمزيق نسيجه الاجتماعي فان كل ما جرى في العراق ليس بسبب أخطاء غير مقصودة او فوضى غير مسيطر عليها ، وانما كانت الاحداث حسب خطط مرسومة من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، مما يؤكد ان الولايات المتحدة هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عما جرى في العراق ؛ لأنّها هي التي انتجت الأوضاع المأساوية فيه من احتلال وحرب طائفية وسيطرة عصابات داعش على قسم من المحافظات العراقية(عبد الحسين،٢٠١٦: ٥٤٣) ، ان من اخطر نتائج الاحتلال الأمريكي المدمرة على المجتمع العراقي كانت بزرع بذرة الفتنة الطائفية والعنصرية بين أبناء الشعب الواحد الذي عاش موحدًا منذ الاف السنين بالرغم من كل الصعوبات والتحديات، لتبدأ حملات من التصفية والتفجيرات والتهجير القسري واثارة الحقد والعنف وصولًا الى جولات من الحرب الاهلية جعلت من التعايش والتوافق بين العراقيين غير ممكنٍ(العبيدي،٢٠٠٨: ١٣٨).

اذ شهد العراق في الأعوام التي تلت الاحتلال اكبر موجة نزوح خصوصًا في عامي(٢٠٠٦-٢٠٠٧) ؛ اذ قدر عدد النازحين (٤,٤) مليون نازح منهم (٢,٢) نازح محلي وعدد مشابه في الدول المجاورة ، وكانت الأقليات متحملة الجزء الأكبر من الخسارة؛ إذ ترك العراق اعداد كبيرة منهم وخاصة كما اسلفنا من المسيحيين(العزاوي،٢٠١١: ١٦٦). إلا أن الأمور بدأت بالتحسن التدريجي بفضل العقلاء وأهل الرأي، وأن أبرز ما يميز هذه المرحلة هو صدور الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الذي ضم في العديد من مواده التأكيد على حقوق الجماعات المتنوعة ، فقد نصت المادة (١٤) من الدستور (العراقيون مُتساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي)، ومن جهة اخرى اكدت المادة (١٤) منه على حقوق الاقليات المتمثلة في جعل اللغة العربية واللغة الكردية هم اللغتين الرسميتين للعراق، وضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم باللغة الام كالتركمانية والسريانية والدرزية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقًا للضوابط التربوية، الى جانب ضمان تكافؤ الفرص في المادة (١٦) فضلًا عن مواد اخرى نص عليها الدستور والتي اكدت على حقوق جميع المكونات، والجديد في هذا الدستور هي الصيغة الفدرالية التي نصت عليها المادة (الأولى) من الدستور بوصفه أسلوبا لإدارة التنوع الثقافي في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣(سلمان،٢٠٢٠: ١١٨).

وعلى الرغم من صدور الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، إلا أن الحكومات التي توالت الحكم على العراق بعد عام ٢٠٠٣ اعتمدت في ادارتها للتنوع الثقافي آليات كثيرة تراوحت بين النجاح والفشل في ظل غموض المشهد السياسي العراقي، وعدم رضا الاطراف المتنازعة فيه، وأخذ مفهوم الديمقراطية التوافقية في العراق بالتداول في هذه الفترة(عمير،٢٠١٣: ١٤٧) ، والتي تمثل الانتماءات الفرعية او الأولية للأفراد ، وهي تمثيل لماضيه وليس لحاضره واختياره لمستقبله، لذلك فهي تنمي الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية والمواطنة للفرد العراقي، وان تطبيق الديمقراطية التوافقية أدّى الى اضعاف الهوية الوطنية وتغيب المواطنة بوصفها احد اسس بناء الدولة الحديثة المعتمدة على المساواة بين المواطنين وبناء رمزية جمعية تخترق جميع الانتماءات الأثنية والدينية والمذهبية؛ وذلك لأنها ذات بناء واستقطاب مجتمعي عمودي على حساب الرابط الجمعي الوطني وترمي الى دمج الفرد في الجماعة دون ان يكون له حرية الاختيار(لبادي،٢٠١٦: ٢٢٥).

وفي النظم الديمقراطية نلحظ انه لم يعد للحاكم ذلك الامتياز الذي كان لهم من قبل في الأنظمة الفردية التسلطية، بل ان النخب السياسية التي رشحت ووصلت للسلطة اصبحوا ممثلين ، وهم يمارسون السلطة باسم الدولة ؛ اذ إن السلطة ومؤسساتها تبقى بعد انتهاء او زوال الحاكم بسبب ارتباطه بكيان اجتماعي مستمر للبقاء هو(الدولة) وهي تُمارس تبعًا لقواعد مقررة ومتفق عليها ومقبولة لدى جميع اعضاء المجتمع للبلد او على اقل تقدير اغلبيتهم (رفكان،١٩٨٨: ١٢٣) ، وهناك الكثير من المآخذ الى يومنا هذا على هذه المرحلة ودورها في إدارة البلاد وإدارة التنوع الثقافي، إذ إن اغلب النخب السياسية بعد عام ٢٠٠٣ تبحث عن مصالحها الشخصية والفئوية دون الاهتمام بالمصلحة العامة، فضلا عن عدم وجود قانون ينظم وظائف ومصادر الاحزاب السياسية العراقية بعيدًا عن الفئوية، وضعف الاداء السياسي لذلك لم تستطع استيعاب التنوع الثقافي وإدارته، فأن مسألة معالجة الهوية الوطنية للشأن العراقي تحتاج الى أداء سياسي فعال وعقلية منفتحة وحضارية، عندها تستطيع استيعاب التنوع الثقافي وادارته بشكل صحيح(الشيخ،٢٠٢٣: ٦٢١).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

الخاتمة

تناول هذا البحث الذي تكون من أربعة مباحث دور الحكومات العراقية المُتعاقبة على حكم العراق في إدارة التنوع الثقافي، وسلطنا الضوء على أسلوب تعامل الأنظمة السياسية العراقية مع المُجموعات الثقافية التي يضمها المُجتمع العراقيّ منذ تأسيس الدولة العراقية إلى الوقت الحاضر، ولاحظنا أن النخب السياسية في أغلب الحكومات المُشار إليها لم يكن لديها أسُس رصينة لإدارة التنوع الثقافي، لذلك نراها دائمًا ما تكون في حالة مواجهة مع بعض الثقافات، لاسيما جماعات الثقافية الكردية، مِما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في كثير من المراحل التي مر بها المُجتمع العراقيّ، وقدر تعلق الموضوع بدراسة دور حكومات العراقية المُتعاقبة ودورها في إدارة التنوع الثقافي فقد تم التوصل **إلى استنتاجات عديدة،** وأهمها:

١- أن أغلب النُخب السياسية التي توالت على حكم العراق تفتقر إلى عنصر العقلانية، ولا توجد علاقة فعّالة وسليمة بين أغلب هذه النخب السياسية والمُجتمع، وفي حال توفر العلاقة الفعّالة والسليمة فإن هذا سوف يجعل النظام السياسي أكثر شرعية.

٢- ضعف الأداء السياسي لأغلب الأنظمة السياسية وفي مُختلف المراحل لذلك لم تستطع استيعاب التنوع المُجتمعي وإدارته بشكل صحيح.

٣- تُعد عملية إدارة التنوع الثقافي من أصعب المهام التي تتطلب تكثيف الجهود من قبل الأنظمة السياسية للوصول إلى الاندماج الاجتماعي والتوافق والفاعلية بين النخب السياسية والجماعات الثقافية.

٤- الفشل في إدارة التنوع الثقافي أدى إلى المزيد من التوترات الاجتماعية التي هددت السلم المُجتمعيّ بشكل عام، فلم ينجح التعامل مع الجماعات الثقافية بحسب نظرية (بوتقة الانصهار) والتي ترمي إلى صهر كل ثقافات الفرعية في ثقافة واحدة.

٥- اعتماد أغلب الحكومات العراقية المُتعاقبة على الحكم على مجموعة من الآليات المُختلفة لإدارة التنوع، ومن هذه الآليات (المناورة السياسية، والصهر الاجتماعي، والتسلط، وغيرها) مِما أدى إلى عدم وجود استراتيجيات واضحة لإدارة التنوع الثقافيّ.

وبحسب الاستنتاجات أعلاه ، يمكننا تقديم بعض المقترحات، التي قد تعالج بعض الإشكاليات، ومنها:

١- حث الحكومة العراقية الحالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بتفعيل حقوق التنوع الثقافي، ومُعاملة جميع أبناء الشعب العراقيّ على قدم وساق دون تمييز بين أي منهم.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

٢- تضمين المناهج التعليمية بمُختلف المراحل لإشارات واضحة إلى وجود مُكونات أخرى تعيش في العراق، والتعريف بتاريخها وأدبياتها وثقافتها.

٣- الاهتمام بالمُناسبات الدينية لجميع مُكونات الشعب العراقيّ، والعمل على الإعلان عنها بالقنوات الرسمية للدولة والسماح لأفراد هذه المُكونات بالتمتع بهذه الاعياد والمُناسبات.

٤- تفعيل المصالحة الوطنية الحقيقية، وما نعنيه بالمصالحة الحقيقية هي أن تكون مؤسسات الحكومة هي المبادرة أولًا في طرح مشاريع التقارب ورفع حالات التمييز بكل أشكالها.

٥- تأكيد الخطاب السياسي والاجتماعي الوطني الجامع من قبل الحكومة بالاتجاه الجمعي، ونبذ الخطابات ذات المسارات الفئوية والعنصرية.

المصادر:

١. إبراهيم، عبد الله. (٢٠٠٨). البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. المركز الثقافي العربي.

٢. إمغينتر، مايكل. (٢٠١٢). كورد العراق الام وامال. عبد السلام النقشبندي (المترجم). العراق: دار اراس للطباعة والنشر.

٣. اندرسون، ليام، وستانسفيلد، غاريت. (٢٠٠٩). ازمة كركوك السياسة الاثنية في النزاع والحلول التوافقية. عبد الاله النعيمي (المترجم). لبنان: دراسات عراقية.

٤. اندرسون، ليام، وستانسفيلد، غاريت. (٢٠٠٥). عراق المستقبل. رمزي بدر (المترجم). بريطانيا: دار الوراق.

٥. بطاطو، حنا. (١٩٩٠). العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية (الطبعة الأولى). عفيف الرزاز (المترجم). لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية.

٦. بطاطو، حنا. (٢٠٠٥). العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية (المجلد ٣). إيران: منشورات فرصاد.

٧. البياتي، زاهد. (٢٠١٣). التركمان: ثالث الجماعات العرقية في العراق. في مجموعة باحثين، الأقليات في العراق: الذاكرة، الهوية، التحديات. مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية.

٨. بيرقدار، نجم الدين. (٢٠١١). كركوك بين الحقيقة والواقع. لبنان: الدار العربية للموسوعات.

٩. تريب، تشارلز. (٢٠٠٨). صفحات من تاريخ العراق. زينة جابر ادريس (المترجم). بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم.

١٠. الحسن، احسان محمد. (١٩٩٩). موسوعة علم الاجتماع (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: الدار العربية للموسوعات.

١١. الحسني، عبد الرزاق. (٢٠١٤). الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل. لبنان: دار الرافدين.

١٢. حسين ، كمال علي. (٢٠٢٤). الوثائق الدستورية المؤقتة في العراق – دراسة مقارنة. مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ٢٠(٢)، ٢٠٠. DOI: https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol20.Iss2.680

١٣. الحمود، علي طاهر. (٢٠١١). العراق من صدمة الهوية الى صحوة الهويات. العراق: مؤسسة مسارات للتنمية والثقافة الإعلامية.

١٤. رفكان، جان ماري. (١٩٨٨). دراسات في المجتمع والسياسة. لبنان: دار النهضة العربية.

١٥. زامل، يوسف عناد، و صالح، زينب محمد. (٢٠٢٢). التنوع العرقي والدولة في العراق(قراءة اثنو- سوسيو- انثرو- في إدارة التنوع). مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ١٧(٤٩)، ٤٣. DOI: https://doi.org/10.31185/.Vol17.Iss49.2

١٦. الزبيدي، ليث عبد الحسين. (١٩٧٩). ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. العراق: دار الرشيد للنشر.

١٧. سلمان، زينب طالب. (٢٠٢٠). الاقليات ومشكلة ادارة التنوع: العراق انموذجًا ١٩٢١ - ٢٠١٤. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، (١)، (٤).

١٨. سلوم، سعد. (٢٠١٤). المسيحيون في العراق الجمهوري (١٩٥٨-٢٠٠٣). لبنان: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية.

١٩. شعبان، عبد الحسين. (٢٠١٠). جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

٢٠. الشمري، محمد راضي آل عكيد. (٢٠٢٤). مراسيم عام ١٩٥٤ الأسباب غير المباشرة لإنهيار الملكية الدستورية في العراق. مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ٢٠(٢)، ٢٤٦. DOI: https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol20.Iss2.681

٢١. الشيخ، سعد شهاب احمد. (٢٠٢٣). النخب السياسية وادارة التنوع المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة المعهد، (١٢).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

٢٢. عاتي، نصيف جاسم. (٢٠١٥). التنوع الثقافي وبناء الدولة المدنية في العراق. (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية الآداب، جامعة بغداد.

٢٣. عبد الحسين، نصير محسن. (٢٠١٦). تغير منظومة القيم وأثره في تهجير الأقليات الدينية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (٢٦).

٢٤. عبد الحميد، سمر فضلاً. (٢٠١٦). اكراد العراق تحت حكم الكريم قاسم١٩٥٨-١٩٦٣ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزقازيق.

٢٥. عبد القادر، نايلي. (٢٠٢٠). التوجه السياسي للرئيس صدام حسين وأثره الإقليمي والدولي على العراق. مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، (١٧).

٢٦. عبد المجيد، وسيم رفعت. (٢٠٢٣). العراق الانقلابي: الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق (١٩٢١-٢٠٣٣). العراق: دار الجواهري.

٢٧. عبده، محمود. (٢٠١٢). صدام حسين رحلة النهاية ام الخلود. مصر: دار الكتاب العربي.

٢٨. العبيدي، مصطفى علي. (٢٠٠٨). صفحات احتلال العراق. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

٢٩. العزاوي، دهام محمد. (٢٠١١). مسيحيو العراق: محنة الحاضر وقلق المستقبل. الدار العربية للعلوم.

٣٠. عمارة، رشيد، ومحمد، ابراهيم علي. (٢٠١٠). أداء الحكومة العراقية من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، (٧).

٣١. عمير، حسن تركي. (٢٠١٣). اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية. مجلة ديالى، (٥٨).

٣٢. غيث، محمد عاطف. (١٩٨٩). قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجماعية.

٣٣. فاروق، ماريون، وسلوغت، بيتر. (٢٠٠٣). من الثورة الى الدكتاتورية: العراق منذ١٩٥٨. مالك النبراسي (المترجم). لبنان: دار الجمل.

٣٤. الفكيكي، هاني. (١٩٩٣). اوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث. إنكلترا: مؤسسة المنار.

٣٥. كرمي، أحمد عجاج. (٢٠٠٦). الإدارة في عصر الرسول (صلى الله عليه وسلم) (الطبعة الأولى). مصر: دار السلام.

٣٦. لبادي، فوزية. (٢٠١٦). اشكالية ادارة التنوع الاثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة حالتي السودان والعراق (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر بسكرة.

٣٧. مار، فيني. (٢٠٠٩). تاريخ العراق المعاصر (المجلد ١). مصطفى نعمان احمد (المترجم). العراق: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب.

٣٨. محمود، إيناس ميسر. (٢٠٢٢). التكافل الاجتماعي ودوره في تعزيز السلم المجتمعي: دراسة ميدانية في مدينة الموصل (رسالة دبلوم عالي غير منشورة). الموصل، العراق: جامعة الموصل.

٣٩. مدكور، إبراهيم، وآخرون. (١٩٧٥). معجم العلوم الاجتماعية. القاهرة، مصر: الهيئة المصرية للكتاب.

٤٠. مكية، كنعان. (١٩٩٢). الجريمة: الصمت والحرب والطاغية والانتفاضة والعالم العربي. لبنان: منشورات الجمل.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

٤١. هارون، محمد. (تاريخ غير معروف). قضايا الأقليات الدينية والعرقية والطائفية ومستقبلها في العراق. مجلة أوراق الشرق الأوسط.

٤٢. الياسري، حسين قاسم. (٢٠١٩). الأقليات الدينية وتأثيرها على السلم الاجتماعي العراقي. في الجلسة العلمية الرابعة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة.

٤٣. ياسين، ياسين طه. (٢٠١٠). الرفض اليهودي العراقي للحركة الصهيونية بين عامي ١٩٤٧-١٩٥٢. مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، (٨)، (١٦).

Sources:

1. Abdo, Mahmoud. (2012). Saddam Hussein: Journey to the End or Immortality. Egypt: Arab Book House.
2. Abdul Hamid, Samar Fadhl. (2016). The Kurds of Iraq under the Rule of Karim Qasim 1958-1963 (Unpublished Master's Thesis). Zagazig University.
3. Abdul Hussein, Nasir Mohsen. (2016). The Change in the Value System and Its Impact on the Displacement of Religious Minorities after the US Occupation of Iraq in 2003. Journal of Basic Education College for Educational and Human Sciences.(٢٦) ,
4. Abdul Majeed, Wasim Rifat. (2023). Revolutionary Iraq: Successful and Failed Coups in Iraq (1921-2033). Iraq: Al-Jawahiri House.
5. Abdul Qadir, Naily. (2020). The Political Orientation of President Saddam Hussein and Its Regional and International Impact on Iraq. Haqaeq Journal for Psychological and Social Studies.(١٧) ,
6. Al-Azzawi, Daham Muhammad. (2011). Christians of Iraq: The Ordeal of the Present and the Anxiety of the Future. Arab Science House.
7. Al-Bayati, Zahid. (2013). The Turkmen: The Third Ethnic Group in Iraq. In a group of researchers, Minorities in Iraq: Memory, Identity, Challenges. Masarat Foundation for Cultural and Media Development.
8. Al-Fikiki, Hani. (1993). Dens of Defeat: My Experience in the Ba'ath Party. England: Al-Manar Foundation.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

9. Al-Hamoud, Ali Taher. (2011). Iraq: From Identity Shock to Identity Awakening. Iraq: Masarat Foundation for Cultural and Media Development.
10. Al-Hasan, Ihsan Muhammad. (1999). Encyclopedia of Sociology (First Edition). Beirut, Lebanon: Arab Encyclopedia House.
11. Al-Hassani, Abdul Razzaq. (2014). The Official Origins of the History of Iraqi Ministries in the Royal Era. Lebanon: Dar Al-Rafidain.
12. Al-Obaidi, Mustafa Ali. (2008). Pages of Iraq's Occupation. Lebanon: Arab Science Publishers.
13. Al-Shammari, Muhammad Radi Al-Akid. (2024). The 1954 Decrees: The Indirect Causes of the Collapse of the Constitutional Monarchy in Iraq. Wasit Journal of Humanities, 20(2), 246. DOI: https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol20.Iss2.681
14. Al-Sheikh, Saad Shihab Ahmed. (2023). Political Elites and Managing Societal Diversity in Iraq after 2003. Al-Ma'had Journal.(١٢) ,
15. Al-Yasiri, Hussein Qasim. (2019). Religious Minorities and Their Impact on Iraqi Social Peace. In the Fourth Scientific Session, Basra and Arabian Gulf Studies Center, University of Basra.
16. Al-Zubaidi, Laith Abdul Hussein. (1979). The 14th of July Revolution 1958. Iraq: Dar Al-Rashid for Publishing.
17. Amara, Rashid, and Muhammad, Ibrahim Ali. (2010). The Performance of the Iraqi Government from 2005 - 2009. Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences , .(٧)
18. Amir, Hassan Turki. (2013). The Dilemmas of Democratic Transition in Iraq: A Study in Consociational Democracy. Diyala Journal.(٥٨) ,
19. Anderson, Liam, and Stansfield, Gareth. (2005). Future Iraq. Ramzi Badr (translator). UK: Al-Waraq Publishing House.
20. Anderson, Liam, and Stansfield, Gareth. (2009). The Crisis of Kirkuk: Ethnic Politics in Conflict and Consensual Solutions. Abdul Ilah Al-Nuaimi (translator). Lebanon: Iraqi Studies.
21. Ati, Nasif Jassim. (2015). Cultural Diversity and State Building in Iraq. (Unpublished Doctoral Dissertation). College of Arts, University of Baghdad.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

22. Batatu, Hanna. (1990). Iraq: Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era to the Republic (First Edition). Afif Al-Razzaz (translator). Lebanon: Arab Research Foundation.
23. Batatu, Hanna. (2005). Iraq: Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era to the Republic (Volume 3). Iran: Farsad Publications.
24. Birkdar, Najm al-Din. (2011). Kirkuk: Between Truth and Reality. Lebanon: Arab Encyclopedia House.
25. Farouk, Marion, and Sluglett, Peter. (2003). From Revolution to Dictatorship: Iraq Since 1958. Malik Al-Nibrasi (translator). Lebanon: Al-Jamal Publishing.
26. Ghaith, Muhammad Atif. (1989). Dictionary of Sociology. Alexandria, Egypt: Dar Al-Ma'arifa Al-Jama'iya.
27. Haroun, Muhammad. (Unknown Date). Issues of Religious, Ethnic, and Sectarian Minorities and Their Future in Iraq. Middle East Papers Journal.
28. Hussein, Kamal Ali. (2024). Temporary Constitutional Documents in Iraq - A Comparative Study. Wasit Journal of Humanities, 20(2), 200. DOI: https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol20.Iss2.680
29. Ibrahim, Abdullah. (2008). Scientific Research in Social Sciences. Arab Cultural Center.
30. Imgnter, Michael. (2012). The Kurds of Iraq: Pain and Hopes. Abdul Salam Al-Naqshbandi (translator). Iraq: Dar Aras for Printing and Publishing.
31. Karami, Ahmad Ajaj. (2006). Administration in the Era of the Prophet (Peace be upon him) (First Edition). Egypt: Dar Al-Salam.
32. Labadi, Fawzia. (2016). The Problem of Managing Ethnic (Racial) Diversity in the Arab World Since the End of the Cold War: Case Studies of Sudan and Iraq (Unpublished Master's Thesis). University of Mohamed Khider Biskra.
33. Madkour, Ibrahim, et al. (1975). Dictionary of Social Sciences. Cairo, Egypt: Egyptian Book Organization.
34. Mahmoud, Enas Maysar. (2022). Social Solidarity and Its Role in Enhancing Social Peace: A Field Study in Mosul (Unpublished Higher Diploma Thesis). Mosul, Iraq: University of Mosul.
35. Makiya, Kanan. (1992). Crime: Silence, War, Tyranny, Intifada, and the Arab World. Lebanon: Al-Jamal Publications.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

36. Marr, Phoebe. (2009). Modern History of Iraq (Volume 1). Mustafa Naaman Ahmed (translator). Iraq: Misr Mortada Book Foundation.
37. Rafkan, Jean-Marie. (1988). Studies in Society and Politics. Lebanon: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
38. Salloum, Saad. (2014). Christians in Republican Iraq (1958-2003). Lebanon: Masarat Foundation for Cultural and Media Development.
39. Salman, Zainab Talib. (2020). Minorities and the Problem of Diversity Management: Iraq as a Model 1921 - 2014. The Academic Journal of Legal and Political Research, (1.(٤) ,(
40. Shaaban, Abdul Hussein. (2010). The Debate of Identities in Iraq: State and Citizenship. Lebanon: Arab Science Publishers.
41. Tripp, Charles. (2008). Pages from Iraq's History. Zina Jaber Idris (translator). Beirut, Lebanon: Arab Science House.
42. Yassin, Yassin Taha. (2010). The Iraqi Jewish Rejection of the Zionist Movement between 1947-1952. Misan Journal of Academic Studies, (8), (16).
43. Zamil, Youssef Anad, and Saleh, Zainab Muhammad. (2022). Ethnic Diversity and the State in Iraq (An Ethno-Socio-Anthro Reading in Diversity Management). Wasit Journal of Humanities, 17(49), 43. DOI: https://doi.org/10.31185/.Vol17.Iss49.2

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية